



مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

التسوية اليمنية بين عودة أدوات النظام السابق وتثبيت سلطة الحوثيين

دراسة حالة

2024م



info@almarfacenter.org



التسوية اليمنية

(بين عودة أدوات النظام السابق وتثبيت سلطة الحوثيين)

عمرو سعد

مقدمة

تسير مباحثات السلام اليمنية بشكل متسارع منذ إبريل ٢٠٢٢م.. بداية الهدنة بين طرفي الصراع ، بعد قطعها أشواط كبيرة في عدد من الملفات ، كملف الأسرى والطرقا و مؤخراً خفض التصعيد الاقتصادي ، وذلك لتحقيق التسوية اليمنية الشاملة ضمن ما يسمى ب "خارطة الطريق" .

وبالنظر إلى واقع المشهد السياسي والعسكري اليمني ، والذي شهد تغيرات و تحولات طيلة سنوات الحرب ، ذابت فيه قوى وصعدت أخرى ، مشهد أصابت فيه صف الشرعية هشاشة كبيرة وانقسامات عميقة ومتعددة ، كادت أن تفقد معها مرتكزات الشرعية التي تستند إليها ، وذلك بسبب خلق قوى وكيانات وازنة أصبحت فيه تتصدر المشهد السياسي والعسكري للشرعية ، و تستعد بقوة للعب دور سياسي قادم باسم الشرعية ، سيما و أن غالبية قادة هذه الكيانات تعود إلى النظام السابق ممثلاً بحزب المؤتمر .

و في مقابل التدايعات الشرعية الأنف ذكرها ثمة قوة كبيرة ومتعاظمة لجماعة الحوثي ، تتضخم عسكريا وسياسيا واقتصاديا كل يوم باستفادة من عوامل إقليمية ودولية ومحلية ، وبصورة جعلت من الجماعة



الحوثية قادرة على فرض شروطها على قيادة التحالف (السعودية والإمارات) و ليس على الحكومة الشرعية فحسب .

ومع اقتراب انطلاق التسوية ومن واقع المشهد الحالي المختل التوازن ، فإن المسار يتجه إلى أن يكون مساراً حتمياً إلى ما يشبه الاعتراف بجماعة الحوثي بقوتها الحالية!... لا سيما في ظل الحديث عن اجندات قوى اقليمية ودولية لإعادة تصعيد مكوّن حزب المؤتمر وتوحيد أجنحته المترامية تحت قيادة **العميد أحمد علي عفاش**، أبرز قادة النظام السابق ، إضافة إلى ما فرضته الخارطة السياسية الجديدة من التعامل مع أجسام سياسية ولدتها الخارطة الجديدة ما يعني أن الأمور تسير في محصلتها النهائية نحو تكريس تسوية **"استراتيجية مزدوجة"** تتضمن تثبيت سلطة الحوثي واعتراف بها ، وإعادة لرموز النظام السابق " حزب المؤتمر الشعبي العام.

ما يلوح في الأفق من إرهاصات تمكين الحوثيين والاعتراف بهم ، وتمكين ادوات النظام السابق وهو ما وصفناه بالتسوية "الاستراتيجية المزدوجة" يثير تساؤلات كثيرة حول هذه المآلات المغايرة لأهداف حرب "استعادة الشرعية"، المعلنة لتحالف قوى الشرعية المحلي والإقليمي والدولي ، وهو ردع جماعة الحوثي والانتقال إلى مشاركة سياسية لجميع الأطراف اليمنية وفقاً للمرجعيات الثلاث .

ومع أخذ عين النظر إلى السياق الدولي والإقليمي المتقلب ، والذي أظهر مؤخراً توجهاً دولياً لتجميد عملية التسوية اليمنية على خلفية تصعيد جماعة الحوثي في البحر الأحمر، وهو ما أكدّه وزير خارجية



الحكومة اليمنية¹، و قد جاء في تقرير الخبراء التابع لمجلس الامن والذي أشار مضيفاً إلى ارتباط

جماعة الحوثي بكل من تنظيم القاعدة وحركة الشباب الإرهابيتين²

فأخذاً بالوصف والتحليل تقدم ورقة "دراسة الحالة " قراءة مقتضبة لأهم قواعد المشهد السياسي اليمني الراهن وكيف تم صناعته ، كما تتناول الورقة بالدراسة استراتيجية تكريس أجندة "الاستراتيجية المزدوجة" لإعادة مكون حزب المؤتمر وقادة النظام السابق بقيادة العميد أحمد علي عفاش إلى الحكم ، و عمل الأجنداث الإقليمية والدولية لتثبيت سلطة جماعة الحوثي بقوته الحالية ، و أخيراً تستطلع الورقة مآلات وسيناريوهات التسوية اليمنية القادمة "خارطة الطريق" ، وتقدم عدداً من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : خارطة الطريق - جماعة الحوثي - النظام السابق - حزب المؤتمر - التسوية

اليمنية

¹ "وزير الخارجية اليمني يؤكد تجميد خارطة الطريق.."، بران برس، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، شوهد في ٤ نوفمبر ٢٠٢٤، في:

<https://barran.press/news/topic/6126>

² التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، أكتوبر ٢٠٢٤، ص ٢



معالم المشهد اليمني الراهن

بعد ثمان سنوات من الحرب الدامية والمدمرة ، حافظت جماعة الحوثي على تعاضم قوتها العسكرية ونفوذها السياسي وتوسع رقعتها الجغرافية ، و على تغلغل سياساتها وإيديولوجياتها الثقافية والدينية ، كما استطاعت إخضاع الرياض لمطالبهم مستغلين خشيتهم على أمن المملكة ، بل و ذهبت إلى حدود بعيدة في تنازلاتها ، والتي ترى الحكومة المعترف بها أنها كانت على حسابها ، وأن ما يحدث هو مبالغة في الاستجابة لمطالب الجماعة .

هذا الوضع منح الحوثيين كعباً وسقفاً أعلى ، عزز من الخلل القائم بالفعل في موازين القوى بين جماعة الحوثيين و الحكومة اليمنية المعترف بها .

بالمقابل فإن الإخفاق الكبير الذي منيت به الحكومة المعترف بها خلال سنوات الصراع ، في إجبار الحوثي على الجلوس على طاولة المفاوضات المتوازنة ، والانتقال إلى تسوية توافقية لكل القوى السياسية اليمنية ، إضافة إلى ما يشهده صف الشرعية من هشاشة وانقسامات عميقة ومتعددة ، تفقدها السيطرة على المشهد السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي في مناطق سيطرتها.

وعلى الأرض تحتفظ الأطراف بخارطة سيطرة تعمق من الانقسام الجغرافي والاجتماعي في اليمن ، حيث تحتفظ جماعة الحوثي بسيطرتها على الشمال والشمال الغربي لليمن ، بينما تتقاسم الحكومة المعترف بها مع المجلس الانتقالي السيطرة على محافظات الجنوب والشرق وبعض الوسط ، التي تتمركز فيها قوات ما تسمى بـ "المقاومة الوطنية" بقيادة طارق عفاش



أما فيما يتعلق بمسار مفاوضات السلام والتسوية السياسية ، فقد نجحت المساعي الأممية والإقليمية ، في المحافظة على الهدنة القائمة بين طرفي الصراع منذ بدئها في إبريل 2022 إلى الوقت الحالي .

على أن المسار الأكثر أهمية ومحورية في مسار هذه التسوية ، هو "مسار المباحثات الثنائية ، التي تجري بين السعودية والحوثيين بصورة حصرية ، ودون مشاركة الحكومة اليمنية ، والتي توصل فيه الجانبان (الرياض - صنعاء) إلى تفاهات بينية واتفاقات خاصة. كانت فحواها الموافقة على السير في تسوية سياسية ، تقدم فيها الحكومة المعترف بها تنازلات كبيرة لصالح جماعة الحوثي ، أبرزها التخلي عن مطالب الحكومة المعترف بها بضرورة تسليم جماعة الحوثي سلاحها الى الجيش اليمني النظامي والتابع للحكومة التوافقية ، مقابل التزام الجماعة بوقف هجماتها العسكرية على المملكة السعودية.

من تمكين جماعة الحوثي إلى الاعتراف بسلطتها

إن مسار تمكين التحالف العربي لجماعة الحوثي لم يبدأ في الظرف الراهن للصراع اليمني ، بل بدأ مبكراً حيث كرست مبكراً (السعودية ، والإمارات) أجنداتها الخاصة في اليمن ، وهي الأجندات القائمة على الحفاظ على توازنات معينة في المعركة بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي ، لا سيما إيقاف تقدمات جيش الحكومة ، كما حدث بعد اتفاق ستوكهولم في 18 ديسمبر 2018،³ حين منع التحالف تقدم قوات الحكومة اليمنية في الحديدة ، بعد أن كانت على بعد بضعة كيلومترات من ميناء الحديدة وعلى وشك السيطرة على كامل المدينة.

³ اتفاقية ستوكهولم، موقع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، شوهد في 4 أكتوبر 2024، في: <https://2u.pw/Wfefwlw/>



علاوة على سماح التحالف بإضعاف سلطة الحكومة اليمنية ، لتمكين قيادات وكيانات أخرى في صف الشرعية ، الأمر الذي صب في مصلحة جماعة الحوثي و التي عملت على استثمار هذه الصراعات البينية ، فبالنظر الى القدرات العسكرية التي تتمتع بها اليوم واستمرارها في مراكمة قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية ، حتى أصبحت في مركز أقوى وغير متوازن مع موقف قوات الحكومة المعترف بها ، لاسيما بعد ما أظهرته من تفوق كبير مؤخراً ، بانخراطها في التصعيد الإقليمي على خلفية الحرب في غزة.

التحول السعودي نحو الاعتراف بالحوثي

مؤخراً وبعد سنوات من الصراع المرير الذي خاضته السعودية في اليمن ، أدركت المملكة ضرورة الخروج من مستنقع الحرب في اليمن ، خاصة بعد أن أصبحت الحرب في اليمن استنزافاً اقتصادياً وابتزازاً سياسياً وعسكرياً للسعودية .

إلا أنه وبعد استهداف جماعة الحوثي منشأتها الحيوية النفطية والعسكرية في مارس 2022،⁴ خصوصاً في ظل الموقف المتخاذل من قبل الحليف الأمريكي. حيث مثلت هذه الحادثة نقطة تحول في الإدراك السعودي للصراع في اليمن ، أعادت معه الرياض التفكير في طبيعة دورها في حرب اليمن ، فارتأت المملكة ضرورة التعامل بواقعية أكثر مع جماعة الحوثي لضمان حفظ أمن المملكة ولإيقاف اعتداءات الجماعة في المستقبل ، فكان تحرك الرياض نحو تطبيع علاقاتها مع إيران بوساطة صينية ، حيث كثفت على ضوءها الرياض مباحثاتها السرية مع جماعة الحوثي ، وبشكل حصري دون مشاركة الحكومة اليمنية

⁴ بعد استهداف أرامكو.. بيان حوثي عن "بنك الأهداف" في السعودية، قناة الحرة، 20 مارس 2022، شوهد في 3 أكتوبر 2024، في: <https://2u.pw/EUXa5Ce1>



، ليكتمل بذلك السياق الاقليمي لتطبيع المملكة مع جماعة الحوثي بصورة استراتيجية ولمدى أطول ، كان سياقاً قايضت فيه المملكة مصالحها الحكومية اليمنية السياسية -و تقديمها تنازلات ، بمقابل التزام جماعة الحوثي بوقف هجماتها العسكرية على أراضي المملكة ، وبذلك حسمت الرياض مسألة التهديدات الأمنية الآتية من اليمن ... أو هكذا ظنوا.

ومن هنا فقد بدأت سياسات المملكة الواضحة والعلنية في دعم سلطة الحوثي ، وتمكينه والحفاظ على استقراره السياسي والاقتصادي ، من خلال الاستجابة لشروطه التفاوضية فيما يتعلق بملفات التسوية اليمنية أو خارطة الطريق ، وهو ما اتضح مؤخراً في إجهاض الرياض قرارات الحكومة اليمنية الموجهة ضد الجماعة ، التي اتخذها البنك المركزي عدن في 23 يوليو 2024،⁵ .

لعله من المفارقة أن المملكة السعودية التي وقفت بالأمس أمام جماعة الحوثي بالسلاح و وبذلت لذلك المال ، واليوم تحتكم للجماعة الحوثية بعدم العمل على إضعافها ، بل وتتصدى لمحاولات النيل من قوتها ، باعتبارها أحد بنود اتفاقية "خارطة الطريق" ، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في تصريح له عقب تهديدات زعيم الجماعة باستهداف المملكة إذا لم توقف الرياض قراراته المركزي عدن ، حيث وصفها بالحرب الاقتصادية ، فسرعان ما ظهر الوزير فرحان مصرحاً : "إنّ خارطة الطريق اليمنية جاهزة " وأنهم مستعدون للعمل وفقاً لها ، وقال أنه يتمنى أن "يتم التوقيع عليها في أقرب وقت ممكن". في رسالة كانت تأكيداً لجماعة الحوثي أن الرياض ما زالت ملتزمة بأحكام خارطة الطريق المتفق عليها مع الجماعة ، والذي تتضمن عدم الإضرار بمصالح الجماعة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ولم

⁵ اتفاق لخفض التصعيد الاقتصادي بين الحكومة والحوثيين باليمن، الجزيرة نت، 23 يوليو 2024، شوهد في 1 أكتوبر 2024، في: <https://2u.pw/YaNOGeKi>



تمضى سوى بضعة أيام حتى نجحت مساعي الرياض بإلغاء قرار البنك المركزي في عدن ، كما أن خارطة الطريق هذه إنما تم تفصيلها خصيصاً لحماية مصالح الجماعة.

الدور الدولي والإقليمي في الاعتراف بسلطة الحوثي

لم يخف المجتمع الدولي رغبته في تمكين جماعة الحوثي منذ وقت مبكر من هذا الصراع ، بل أنه ومن خلال إيقاف تقدم قوات التحالف في الحديدة في 2018 ومنعها من السيطرة على المدينة ومينائها ، ومن خلال التريث في إدانة جماعة الحوثي ، ومهادنة الجماعة في مسارات تفاوض طرفي الصراع ، و الحراك في اروقة الأمم المتحدة ، فقد أظهر المجتمع الدولي ما خفي من أجندات تجاه جماعة الحوثي وتجاه الوضع باليمن عموماً.

إذ أنه ومن بين أبرز الأجندات التي كشفت مؤخراً بخصوص امتلاك المجتمع الدولي اجندات خاصة تجاه الحرب في اليمن ، هو اتجاه الموقف الدولي ممثلاً بإجماع مجلس الأمن وقرارات الإدارة الأمريكية وحلفائها ، حيث لم يصنف الحوثيون في "قائمة الإرهاب" (أعلنت مؤخراً في 17 يناير 2024،⁶) إلا بعد التصعيد العسكري للجماعة ضد الملاحة الإسرائيلية و بعد تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة .

ونحن هنا لسنا بصدد الحديث عن "ازدواجية المعايير" التي غدت مبدأ أصيلاً في السياسة الخارجية الأمريكية ، بل تركيزنا ينصب حول انقلاب الموقف الدولي دولاً ومؤسسات تجاه الحرب في اليمن ، بما في ذلك السياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك حين أظهر الموقف الدولي والأمريكي جدية وحزماً أكبراً في

⁶ إدارة بايدن تعيد تصنيف الحوثيين ككيان "إرهابي دولي مصنف تصنيفاً خاصاً" .. ماذا يعني ذلك وما الهدف؟، سي ان ان عربية، 17 يناير 2024، شوهد في 2 أكتوبر 2024، في: <https://2u.pw/BUr8RrRy>



التعامل مع الجماعة ، علاوة على ما صرح به القيادي في جماعة الحوثي وعضو مكتبها السياسي "محمد البخيتي" من "أن الولايات المتحدة قد عرضت عليهم الاعتراف بسلطتهم مقابل إيقاف تهديداتهم على الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر"⁷ ، و هنا وبالنظر إلى طبيعة المواقف الأولية تجاه الجماعة طوال 8 سنوات من الحرب ، والتي جعلت اليمن يشهد أسوأ كارثة إنسانية في التاريخ البشري . حيث لم تقدم أيًا من الدول الغربية أو مؤسسات الأمم المتحدة على فرض هذا القدر من العقوبات على الجماعة إلا بعد قيام الجماعة بتهديد المصالح الغربية مباشرة ، من خلال تصعيده العسكري في البحرين الأحمر والعربي ، علاوة على ارتباط التهديدات بطفل الغرب المدلل "إسرائيل" ، فقد شاهدنا الموقف الغربي ينقلب من النقيض الى النقيض ، ورأينا قرارات جريئة وحازمة اتخذت ضد جماعة الحوثي ، آخرها التحركات الدولية الأمريكية والأوروبية لتصعيد الموقف العسكري والسياسي تجاه جماعة الحوثي، مستهدفة بشكل أساسي تقويض نجاح خارطة الطريق ، حيث عاودت القوى الغربية التأكيد على الربط بين نجاح التسوية السياسية في اليمن بتوقف جماعة الحوثي عن استهدافه للملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر ، وهو ما أكدته تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن في أكتوبر الحالي والذي كان نصه : "ولا يمكن توقيع اتفاق خريطة الطريق إلا عندما يكون الوضع الإقليمي موثياً ويتوقف الحوثيون عن مهاجمة السفن في البحر الأحمر". وأضاف الخبراء في التقرير انه لوحظ تعاون بين جماعة الحوثي والتنظيمات الإرهابية الأخرى كتنظيم القاعدة وحركة الشباب.⁸ ما يعني أن القوى الغربية تحاول من جديد صب جل زيتها على نار الصراع في اليمن من جديد ، وهو فعل في مجمله إن دل على شيء فإنما يدل على أن المجتمع الدولي ظل طيلة سنوات

⁷ قيادي حوثي يقول إن واشنطن عرضت الاعتراف بحكومة صنعاء ومسؤول أمريكي ينفى، صحيفة القدس العربي، 16 سبتمبر 2024، شوهد في 4 أكتوبر 2024، في: <https://2u.pw/Lm0phYBD>

⁸ التقرير النهائي لفريق الخبراء، مرجع سابق.



الحرب ينتهج "استراتيجية خاصة" تجاه أطراف الصراع في اليمن وتجاه الحرب والسلام عموماً ، استراتيجية تراعي مصالح الغرب ، ولا تنظر إلى مصالح اليمن بأي درجة من الاهتمام .

وفي **سبيل** الكشف عن الأجندات الدولية والإقليمية التي شكلت أحد المنطلقات والمحددات التي ضبطت السياسات الإقليمية والدولية تجاه الوضع في اليمن ، فإنه يجدر بنا الإشارة إلى ما عرف بـ "الرؤية البريطانية في اليمن" والتي ذاع الحديث عنها في منتصف العام 2023، وتداولت وسائل الإعلام اليمنية التحليلات والنقاش حولها حينها ، حيث بنيت هذه الرؤية البريطانية في اليمن على فكرة تثبيت حكم جماعة الحوثي في شمال اليمن ، وحث السعودية على التعامل مع الجماعة كما تم التعامل مع أسلافها الأئمة سابقاً ، باعتبارها منتجاً محلياً خالصاً ، بينما تخضع باقي مناطق اليمن لنفوذ قوى يمنية أخرى ، سيكون للندن وحلفائها الإقليميين علاقة رعاية معها ، وهي مناطق جنوب وشرق وجنوب غرب اليمن ، وقد صرح بجزء من هذه الخطة ، **"مايكل آرون"** السفير البريطاني لدى اليمن في العام 2019.⁹

بيد أن الرؤية البريطانية تجاه الأزمة اليمنية قد وضعت في وقت سابق من اندلاع الصراع ، ورصدت لها أجندات دولية وإقليمية ، كجهود كل من الأمم المتحدة والتحالف العربي لرعاية تطبيقها.

تكريس عودة النظام السابق

⁹ عمرو سعد، الأزمة اليمنية.. هل أجمعت الأطراف المتصارعة على لرؤية لبريطانية؟، المركز الديمقراطي العربي، 10 ابريل 2023، شوهد في 30 سبتمبر، 2024، في: <https://democraticac.de/?p=89290>



منذ وقت مبكر من تصاعد الازمة اليمنية بعد أحداث 2011 تم الترتيب من قبل القوى الإقليمية والدولية لاحتواء التصعيد في اليمن ، ومنع تطوره بصورة يصعب السيطرة عليه، خاصة مع تصدر "حزب الإصلاح" جناح الإخوان المسلمين المشهد في اليمن ، فقد هدفت القوى الخليجية للقيام بإعادة تدوير النظام السياسي في اليمن وإعادة انتاجه من جديد بشكل وواقع وظروف مختلفة جدا ومواتية جداً ، ولتحقيق هذا الهدف عملت هذه القوى و بصورة دراماتيكية على تنفيذ عدد من المسارات طيلة ثمان سنوات هي عمر الصراع في اليمن وبالإمكان إيضاح هذه المسارات على النحو التالي :

المسار الأول : إعادة تشكيل خارطة القوى السياسية اليمنية

كان من الصعب على القوى الخارجية الراعية لهذه الاستراتيجية المزدوجة ، تنفيذها في اليمن في ظل الوجود الفاعل لخارطة القوى السياسية القائمة في اليمن حينها ، فكان من الضروري تغيير خارطة القوى السياسية والعسكرية القائمة بخلق واقع سياسي وعسكري جديد ، لا يشبه واقع المشهد اليمني التي انطلقت في خضمه "عاصفة الحزم" ، واقع يدعم ويقود بالضرورة الى تنفيذ "الاستراتيجية المزدوجة" بالإبقاء على مكوني الحوثي والمؤتمر! .

ولكن كيف تم ذلك ، وما الذي اتبعته القوى الإقليمية والدولية ، هذا ما سنوضحه بإسهاب فيما يلي ، حيث كان لمسار إعادة تشكيل خارطة السياسة في اليمن ثلاثة أضلاع نوضحها كما يلي :

الأول : إزاحة القوى السياسية القوية والمنافسة



حيث أنه وخلال سنوات الحرب تم تكريس سياسة صهر بعض القوى السياسية وإزاحة البعض الآخر ، وقد كان في صدارة هذه القوى حزب الإصلاح "الإخوان المسلمين" الذي كان يتمتع بقوة طاغية خلال سنوات الحرب الأولى من 2015 إلى 2019 ، من حيث القوة البشرية في الجيش اليمني الذي يتلقى الدعم من دول التحالف ، وكذلك في السيطرة على أهم المناصب القيادية في الجيش والأمن في معظم المحافظات التابعة للحكومة ، وكذلك المناصب السياسية عموماً ، علاوة على قوته الإعلامية. قبل أن تتمكن دول التحالف من تقزيم قوة ودور حزب الإصلاح في المشهد اليمني وبشكل تدريجي وعبر عدد من القرارات والأحداث ، وقد بدء بسحب المناصب العليا وبعض المتوسطة عن المنتمين لحزب الإصلاح من وزير الدفاع إلى مكتب رئيس الجمهورية إلى منصب محافظة تعز وقيادة اللواء 22 ميكا في شبوة ، وصولاً إلى إسقاط محافظ شبوة في 2019 محمد صالح بن عديو والذي مثل أبرز معالم الفصل الأخير من عملية إزاحة حزب الإصلاح من الساحة اليمنية عملياً ، ولم تخلو عملية الإزاحة هذه من التصادم العسكري المباشر مع حزب الإصلاح ، حيث تفجرت مواجهات عسكرية دارت على مرحلتين في عامي 2019 و2021 بين قوات العمالة التابعة للمجلس الانتقالي وألوية الجيش التي يقودها حزب الإصلاح بغرض السيطرة على محافظة شبوة ، والتي انتهت بانتصار قوات الانتقالي بعد تدخل الطيران الحربي للتحالف (الإمارات) الذي قصف قوات الجيش ، وذلك عند مدخل عدن في 2021م

كان ذلك علاوة على ما عمدت إليه قيادة التحالف من تقليل الدعم المالي والفني عن الجيش والأمن التابع للحكومة اليمنية شيئاً فشيئاً ، باعتبارها أحد أمتن المؤسسات في صف الحكومة اليمنية والتي لحزب الإصلاح نفوذ كبير فيها ، بل أنها تمثل أحد الأعمدة الرئيسية لنفوذه في هيكل الشرعية ودوره فيها.



كل هذه الأحداث والسياسات عملت بالمحصلة على تقزيم القوة السياسية للإصلاح وتقلص نفوذه وتآكل قوته العسكرية ، و التي راكمها خلال سنوات الحرب الأولى .

الثاني : إنشاء كيانات سياسية وعسكرية على حساب وحدة السلطة الشرعية

بينما كان العمل يتم على إزاحة بعض القوى الوازنة في صف الحكومة اليمنية ، كحزب الإصلاح كان يجري -بالتوازي- خلق قوى أخرى مكافئة عسكرياً و سياسياً ، ومع بدء تداعي القوى السياسية التقليدية في اليمن مثل الأحزاب والكتل العسكرية النظامية الأخرى كقوات اللواء 35 بقيادة العميد عدنان الحمادي ، وقوات الجنرال علي محسن الأحمر ، أصبحت الساحة اليمنية أكثر تهيؤاً وخصوبة لنشوء كيانات أخرى متفاوتة القوة والوزن الاستراتيجي ، ولديها قدر من السلاح والدعم السياسي لتبدأ بتصدر المشهد اليمني ، وتوسيع دائرة نفوذها ، و ينطبق هذا على قيام المجلس الانتقالي الجنوبي والنخبة الشبوانية والحضرية ، إضافة إلى التكتلات الأمنية في كل من تعز ومأرب ، حيث أن بعض هذه القوى تطالب بالاستقلال أو الحكم الذاتي .

والحقيقة أن الهدف من قيام هذه الكيانات لم يكن تشكيلها ككيانات فحسب ، بل الهدف هو ما سيتم تحقيقه من خلالها لاحقاً ، حيث خدمت هذه الكيانات الاستراتيجية المزدوجة بأمرين ، الأول قيامها بخلط الأوراق السياسية ، بإسقاطها للخطاب السياسي التقليدي لقوى "الشرعية" المتمثل بالاستناد إلى المرجعيات الثلاث في أي تقدم نحو رسم المستقبل السياسي لليمن ، باعتبارها مرتكزات الشرعية التي تلوح بها الحكومة اليمنية ، واستبدال ذلك بالمطالب المناطقية والفئوية الخاصة ، ليبدو المشهد السياسي أكثر تمزقا وهشاشة ، و



ليصبح البلد أكثر انقساماً وهرولة إلى الهاوية ... في سياق تحضيرها "للمخلص الجديد" أحمد علي عفاش في وقت لاحق ، والثاني هو طحن القوى السياسية وإسقاط التوازنات القائمة بشكل يخلق الفرصة الاستراتيجية لبروز القوة الجديدة المراد بعثها وهي "حزب المؤتمر الشعبي العام" ، والذي بطبيعة الحال سيظهر من تحت أظافر هذه الكيانات العديدة التي غطت الساحة اليمنية على اختلاف مسمياتها وتباين مطالبها ، وهو ما تكرسه عملياً التسوية السياسية اليمنية أو "خارطة الطريق" .

الثالث: تصعيد قادة المؤتمر إلى المناصب العليا في الدولة

- إن استخدام تلك الكيانات الناشئة بشكل رئيسي في إسقاط القوى السياسية اليمنية التقليدية ساعدت في الانتقال إلى المرحلة التالية وهي مرحلة تصعيد قيادات المؤتمر إلى المناصب العليا في الدولة ، و بدرجة رئيسية بدلاً عن قادة الإصلاح الذين تم إزاحتهم عن مناصبهم السياسية والعسكرية .

حيث امتدت عملية الاستبدال لتشمل معظم القيادات الحكومية القديمة والتي تشكل الهيكل العام لسلطة الشرعية ، و في صدارة هذه القيادات كان الرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي ، والذي تم قلب الهيكل السياسي للسلطة اليمنية بتنحيته واستبداله بالمجلس الرئاسي ، والذي ضم قادة عن الكيانات حديثة النشأة بالإضافة إلى قيادات مؤتمرية بارزة ، وتحت رئاسة قيادة المؤتمر وهو الرئيس رشاد العليمي ، علاوة على إعادة تشكيل مجلس النواب ، بأغلبية أعضاء وقيادات مؤتمرية ، حيث مثلت خطوة استبدال الرئيس عبدربه بالمجلس الرئاسي أبرز معالم إعادة تشكيل الخارطة السياسية للشرعية ، وإعمال فواعل جديدة للمعادلة السياسية ستساعد في خلق الواقع الجديد الذي نعيشه اليوم .



المسار الثاني : سياسة إفشال أداء الحكومة اليمنية وإفقادها السيطرة

- إفشال أداء الحكومة في المستوى الأمني ، وذلك لتحقيق أمرين الأول السماح بنجاح التغيير العضوي الجاري في الساحة السياسية والمتعلق بإزاحة قوى وتصعيد أخرى ، بخلق كيانات متعددة تصنع الانقسام الوطني و تنزلق بالبلد نحو المناطقية والعنصرية ، والثانية إظهار الحكومة بصورة هشة وفاشلة وفاقدة للسيطرة الأمنية ، ما يزيد من السخط الشعبي تجاهها ويزيد من حالة الاحباط لدى الناس .

- إفشال الحكومة اقتصادياً ، كحالات تراجع سعر الريال اليمني و العجز المستمر في الموازنات المستمرة العامة للحكومة اليمنية ، ليقل ويضعف أداؤها .. ويعمق من عجزها عن الإيفاء بواجباتها ، سواء على مستوى الخدمات العامة والضرورية ، أو على مستوى الحفاظ على تماسكها العام أمام الأخطار والتهديدات التي أصبحت تنهش جسد الدولة وتمس سيادتها واستقلالها.

- إفشال الحكومة من خلال إفقادها السيطرة على المناطق الواقعة تحت نطاقها و حمايتها ، وذلك من خلال سيطرة دول أجنبية على بعض الأجزاء والأقاليم والجزر اليمنية .. كسقطرى وميون ... وبعض المناطق في عدن وشبوة وحضرموت وباب المندب .

والهدف في المحصلة هو زيادة السخط الشعبي وزعزعة ثقة الشعب بالحكومة والرئاسة للتوصل إلى حالة من مراجعة الحسابات الشعبية ، و التي ستفضي إلى استنتاج جمعي أننا فرطنا بوضع كان أفضل قبل الحرب .. أي قبل 2011 ، والذي يقتضي الشعور بالحاجة إلى العودة للنظام السابق أو حكم مثله ، لتعود اليمن إلى الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .



المسار الثالث: إعداد العميد أحمد علي عفاش لمرحلة ما بعد الحرب.

بينما كانت تجري عملية إعادة تشكيل القوى السياسية في اليمن و بغرض تحقيق أهداف محددة ، كان يجري بالمقابل إعداد العميد أحمد عفاش لعملية ظهوره اللاحقة من خلال الابقاء عليه بمنأى عن الصراع ، وبعيداً عن المماحكات السياسية والإعلامية لكي لا يحسب ويصنف شعبياً على أي فئة أو فصيل سياسي ... مع بذل النشاط و بصورة حثيثة خدمة لأجندات عودته ، وهنا نسلط الضوء على أبرز محطات تحضير العميد أحمد علي عفاش للمرحلة القادمة ، من خلال ما يلي:

أ. تعيين العميد أحمد علي سفيراً لليمن لدى دولة الإمارات. في 10 إبريل / نيسان 2013

ب. تعيين العميد أحمد علي نائباً لرئيس حزب المؤتمر جناح صنعاء ، الذي يرأسه أمين صادق أبو راس. في 2 مايو / أيار 2019

ج. لقاءات مؤتمر أبو ظبي بقيادة العميد أحمد علي ومشاوراته المكثفة لعودة نشاط المؤتمر إلى المحافظات المحررة ، وذلك في ذكرى تأسيس الحزب اغسطس 2024، بالإضافة إلى تواصل العميد مع قيادات السلطة المحلية في المحافظات الجنوبية وقيادات فروع المؤتمر وبعض رموز الحراك الجنوبي ، علاوة على اللقاءات الدبلوماسية التي عقدها العميد أحمد علي مع عدد من سفراء ومبعوثي الدول الكبرى

الي اليمن ، كالقائم بأعمال السفير الروسي إلى اليمن "د. يفغيني كودروف" في 27 أغسطس 2024¹⁰

¹⁰ السفير أحمد علي عبدالله صالح يلتقي القائم بأعمال السفير الروسي لدى اليمن، حشد نت، 27 أغسطس 2024، شوهد في 28 سبتمبر 2024، في: <https://hshd-ye.net/news7613.html>



والسفير الأمريكي إلى اليمن "ستيفن فاجن" في 5 أغسطس 2024 لتنهئته برفع العقوبات عنه وعن أسرة والده.¹¹

وهو حراك مهم ناهيك عن حدوثه بعد مغادرة العميد السفارة في أبوظبي ، حيث تم تعيين خلفاً له في 7 ديسمبر 2015 ، ومع لقائه بهذه القوى الدولية المهمة والراعية للحرب والسلام في اليمن بصفته الشخصية وليس بصفته كسفير او دبلوماسي ، ثمة ما يؤكد محوريته كشخصية يتم تحضيرها لأدوار سياسية قادمة ، أدوار تتوافق عليه الدول الكبرى الى جانب القوى الإقليمية .

د. رفع العقوبات الأممية المفروضة على العميد أحمد علي وباقي عائلة والده في 30 يوليو 2024 ، والتي كانت قيلاً دولياً لنشاطه السياسي منذ 2014 ، يعني بالمقابل إتاحة الامكانيات للعميد لتولي الأدوار السياسية "المنوطة به" في الوقت الحالي والقادم .

هـ. الإبقاء على خطوط اتصال غير مباشرة بين مؤتمر أبوظبي (العميد احمد علي) ومؤتمر صنعاء والحوثيين (صادق أمين ابوراس) ، ما يعني أن العميد ينسج علاقات مع جماعة الحوثي عبر مؤتمر صنعاء ، ما يشير إلى السعي لصناعة حاضنة سياسية وشعبية للعميد أحمد علي في صنعاء خصوصاً .

مآلات التسوية اليمنية "خارطة الطريق"

¹¹ السفير الأمريكي يلتقي "أحمد علي صالح" نجل الرئيس اليمني الأسبق، يمن منيتور، 5 أغسطس 2024، شوهد في 29 سبتمبر 2024، في: <https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/118679>



بالرغم من التعقيدات المتشابكة والمتعددة الأبعاد التي تحيط بالأزمة اليمنية ، ومع تداخل العوامل الداخلية والخارجية ، بما في ذلك الأجندات الخارجية التي يخضع لها الصراع في اليمن ، إلا أنه ومع ما أظهرته جهود ما يسمى ب "خارطة الطريق" يمكننا استقراء بعض السيناريوهات التي قد تؤول إليها الأزمة اليمنية في ضوء جهود التسوية اليمنية التي يجري بحثها حالياً بين أطراف الصراع ، وفيما يلي بعض هذه السيناريوهات

(1) سيناريو الانتقال إلى التسوية بناء على تقاسم النفوذ

ينبني هذا السيناريو على انتقال اليمن لتسوية تقضي إلى شراكة سياسية قائمة على تقاسم النفوذ وفقاً لخارطته القائمة اليوم ، على أن الشراكة السياسية تقوم على تقاسم السلطة بين طرف الحكومة اليمنية في مقدمتها (العميد احمد علي عفاش) على رأس مجلس مكون من كل القوى المنضوية تحت مظلة الشرعية بالإضافة إلى جماعة الحوثي ، بشرط أن تحتفظ جماعة الحوثي بما تسيطر عليه اليوم وبقوتها العسكرية .

(2) - سيناريو فشل التسوية القائمة على تقاسم النفوذ



تعثر مسار "خارطة الطريق" وعدم استجابة الواقع له كمسار مستقبلي لليمن تنتهي عنده الحرب الدائرة منذ 8 سنوات ، وذلك بالنظر إلى عدد من التحديات التي تقف في طريق تكريس "خارطة الطريق" يكرسها الإقليم اليوم ، وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

1- الموقف الدولي المحتقن ضد جماعة الحوثي وإمكانية سعيه لعرقلة المساعي السعودية لتحقيق تسوية سياسية في اليمن ، خاصة أن هذه التسوية تتضمن الاعتراف بسلطة الجماعة في ظل مؤشرات التحركات الدبلوماسية والعسكرية الغربية "الإمريكية-البريطانية-الفرنسية" للدفع بالحكومة اليمنية إلى إعادة إشعال الحرب ببدء عمليات عسكرية ضد الجماعة.

2- عدم موضوعية ووضوح التسوية اليمنية "خارطة الطريق" سيما في شقها السياسي خصوصاً فيما يتعلق بمصير المناطق الجنوبية والشرقية ومناطق النفوذ الدولي من الشرق إلى الجنوب الغربي لليمن ، واحتمالية تصدع الأوضاع الداخلية واندلاع صراعات داخلية ومتعددة ، فيما إذا قوبل خيار تقاسم النفوذ برفض شعبي هناك.

3- احتمالية فشل تصدر أحمد علي عفاش المشهد اليمني وبالأخص في صف الحكومة اليمنية المعترف بها ، خصوصاً إذا تم الكشف على مضمون التسوية المتعلقة ببقاء جماعة الحوثي على رأس هرم السلطة محتفظة بسيادتها على مناطق سيطرتها وعلى قواتها العسكرية والإعلامية والثقافية .

وقد يعود الوضع إلى تجدد الصراع والعنف في عدد من مناطق اليمن ، كتعز وعدن وحضرموت.

النتائج والتوصيات:



1- إن الانطلاق إلى التسوية اليمنية من واقع المشهد اليمني الراهن و الذي يختل فيه ميزان القوى بين الأطراف لصالح جماعة الحوثي ، قد يقود إلى تسوية مختلة وسيسرع من العودة إلى مربع الصراع الأول .

2-تنطوي "خارطة الطريق" على أجنداث إقليمية ودولية لتثبيت سلطة جماعة الحوثي والاعتراف بها كجزء أصيل من التسوية اليمنية .

3-منذ وقت مبكر من تصاعد الأزمة اليمنية تم تبني استراتيجية مزدوجة من قبل القوى الإقليمية (السعودية والإمارات) و الدولية لإعادة انتاج النظام السابق (نظام حزب المؤتمر) ، وذلك بصورة جديدة يتصدرها نجل الرئيس السابق العميد أحمد علي عفاش .

4-أن من أبرز التحديات التي تواجه "خارطة الطريق" هو الانقلاب الغربي "الأمريكي" الحالي ضد جماعة الحوثي ، بالإضافة إلى المواقف الشعبية الراضة لشرعنه سلطة الحوثي بقوته الحالية.

5-هناك تخادم خاص بين الاستراتيجيتين، (الاعتراف بالحوثي وإعادة النظام السابق بقيادة أحمد علي عفاش). حيث تعمل الاستراتيجيتين بتناغم لتحقيق بعضهما .

6-أن إقدام الحكومة اليمنية على خطوة الانخراط في الاستراتيجية الدولية "الغربية" و في تنسيق

وتبني عمليات عسكرية ضد الحوثي في الوقت الحالي ، سيكون له ارتدادات سلبية على

مسار التسوية اليمنية ، وسيؤدي إلى مزيد من التشتت والضعف في موقف الحكومة اليمنية.



7- يتعين على مكونات الحكومة اليمنية خاصة الأحزاب والقوى السياسية تكثيف التنسيق فيما

بينها واختزال موقف موحد تجاه "خارطة الطريق" وأجنداتها المغايرة ، لإيقاف إلغاء القوى

السياسية اليمنية لصالح كيانات أخرى أوجدت لترعى مصالح القوى الإقليمية والدولية .

8- قد يكون من الاستراتيجي للقوى اليمنية بما في ذلك الأحزاب السياسية المنضوية في مظلة

الشرعية أن تقيم خطوط اتصال معينة لفتح حوار ومفاوضات مع جانب جماعة الحوثي ،

تبحث من خلالها سبل التسوية السياسية (اليمنية-اليمنية) كأكثر الطرق مراعاة للمستقبل

اليمني ، انطلاقاً من كون القضية قضية يمنية ، بدلا من أقلمتها في خارطة الطريق الحالية و

التي تراعي المصالح الإقليمية والدولية .



إعداد

مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

أكتوبر 2024م